وعمدت الى معاداتها وتهميشها لأسباب شخصية، أو لامتناعها عن حضور الاجتماعات التي تعقدها الروابط[٤١].

٢ ـ تحوّل موقف الاردن عن مساندة روابط القرى، بسبب تناقض سياسة شارون مع الطموحات الاردنية[٤٢]. وقد تمثّل ذلك التحوّل في رفض الحكومة الاردنية استقبال مصطفى دودين رئيس اتحاد روابط القرى، وفي الدعوة الصريحة التي وجّهها رئيس وزراء الاردن الى اعضاء الروابط للانسحاب منها، والاّ اعتبروا خارجين على القانون ومطلوبين للعدالة الاردنية[٤٣].

٣ ـ بروز خلافات مالية وسياسية بين روابط القرى وسلطات الاحتلال. فمن الناحية المالية، رفضت زعامة الروابط عرض حساباتها للتدقيق على ضابط القيادة للشؤون الداخلية في الادارة المدنية، باعتبارها ليست دائرة من دوائر الادارة المدنية، لكنها تمسّكت بموقفها لعدم امكانية صرف أموال الدولة بدون رقابة، الامر الذي يفسح في المجال لاجراء تحقيق تقوم به الشرطة الاسرائيلية[٤٤].

ومن الناحية السياسية، رفضت زعامة الروابط تبنّي التفسير الاسرائيلي لنظام الحكم الذاتي في اتفاقيتي كامب ديفيد، وتمسّكت بالتفسير المصري، والاميركي. وقد أثار ذلك غضب شارون، الذي صرّح، بعد اجتماعه مع رئيس الروابط ورئيس الادارة المدنية، بقوله: «هل قمنا ببذل الجهود كافة من أجل سماع مثل هذه الآراء». وتمثّلت، كذلك، بمحاولة الروابط القيام ببعض المبادرات المستقلة؛ اذ أعلنت عن «ميثاق وطني فلسطيني»، ودعت الى عقد مؤتمر عام لاقراره، في محاولة منها للانتقال الى تنظيم سياسي يخالف، في اطروحاته، الاهداف الاسرائيلية التي أُنشئت الروابط على أساسها، الامر الذي أدّى الى تحوّل السلطات الاسرائيلية من تأييدها الى محاربتها والقضاء عليها[٤٥].

وقد تزامن ذلك التحوّل مع اقالة شارون وتعيين موشي ارنس مكانه. وقد خشي ارنس من ان تقوم تلك الروابط بالكشف عن معارضة حكومة اسرائيل للحل السياسي الذي تريده مصر والولايات المتحدة الاميركية، فأصدر أوامره بتجريدها من السلاح، وتوقيف الدعم المالي المقدّم اليها؛ كما حثّ سلطات الادارة المدنية على تشجيع الانشقاقات في صفوفها، ومنعها من عقد الاجتماعات العلنية، ومصادرة صحفها اليومية، وذلك تمهيداً لتصفيتها النهائية، التي تقرّرت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، باصدار قرار يحظر عليها العمل بشكل علني[٤٦].

٤ ـ بروز عوامل جديدة دفعت اسرائيل الى تغيير سياستها القائمة على مشروع الحكم الاداري الذاتي. وقد تمثّلت تلك العوامل بتولّي اسحق شامير رئاسة الحكومة الاسرائيلية، وتعيين ارنس وزيراً للدفاع بعد سقوط حكومة بيغن ـ شارون. وقد عارض كلاهما مشروع الحكم الذاتي، وفضّلا الاستمرار في سياسة الضمّ التدريجي للمناطق المحتلة، من طريق الاستيطان. وتمثّلت كذلك في فتور العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية، وتوقّف محادثات الحكم الذاتي بينهما، وحدوث الاتفاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وتردّي العلاقات الفلسطينية ـ السورية، وتوقّف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد شجّع ذلك وعزّزه التوجّه الاردني لدعم القيادات التقليدية في المناطق المحتلة[٤٧]، الامر الذي جعل سلطات الاحتلال تراهن، من جديد، على ايجاد مجالس بلدية من القيادات المتمتعة بتأييد الاردن وسلطات الاحتلال الاسرائيلي. الاّ ان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، أدّى الى قلب الامور رأساً على عقب، ودُفن ذلك الخيار بعد